الحديث وعلومه
بين المنهج والتاريخ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ

.. كنّا قد بيّنا بشكلٍ جلي ، أنَّ فرضيّتي عدالةِ الصحابةِ وعصمةِ آلِ البيت ، بالحيثيّة التي تُقدَّمان بها ، عبارة عن وهم ، وبيّنا أنّ ذلك لا يعني عدمَ وجود من هو عدلٌ وصادق .. أبداً .. ما نعنيه أنَّه ليس من المعقول أن يتمّ تعديلُ جيلٍ تقاتل الكثيرُ من أبنائه فيما بينهم وَقَتَّلوا بعضَهم بعضاً واتّهموا بعضَهم بعضاً بالكذب والخروج على الحق .. ليس من المعقول أن يُرْفَعُوا إلى درجةِ اعتبارِ كلِّ ما يُروى عنهم – حتى بعدَ قرون من موتِهم – بأنّه صحيح ..

إنَّ مقولة الإجماع التي يُدندَن بها لا معنى لها في ميزان الفِكْر والبحث عن الحقيقة ، فالصحابة تفرّقوا في البلاد المفتوحة منذ ولاية عثمان ، بل اقتتلوا فيما بينهم قتالاً راح ضحيّتَه عشراتُ الألوف من رقابهم ... وهنا نسألُ السؤال التالي : هل الاقتتال بين رجالات الجيل الأوّل من الصحابة كان لأسبابٍ وخلافاتٍ فقهيّةٍ ، أم لأسبابٍ شخصيّة لا علاقة للدين بها ..

فإنْ كان اقتتالُهم لأسبابٍ فقهيّة ، فإنَّ مفهومَ الإجماع عبارة عن أُكذوبة لا وجود لها ، فاقتتالهم يعني أنّهم لم يكونوا مجمعين على ما اقتتلوا عليه ، وإلاّ فلماذا اقتتلوا ..

وإن اقتتالُهم لأسبابٍ شخصيّة هدفها المُلك والسلطة ، فمن العيب والخجل أنْ يُقَدَّم كُلُّ ما روي عنهم من اجتهادات على أنّها مصدرٌ من مصادر التشريع ، لمجرّد ورودها عنهم ، وذلك في الوقت الذي يقولُ الله تعالى فيه ﴿ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١] .. وفي الوقت الذي يأمرنا الله تعالى بقوله ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولاً ﴾ [الإسراء : ٣٦] ..

.. وفوق كلِّ ذلك ، نجد في كتب التفسير والفقه آراءً متناقضةً لفقهاء الطائفة الواحدة في المسألة الواحدة ، فأين هو الإجماعُ الذي يُعدُّ مصدراً تُعايرُ عليه المسائل ؟!!!!!! .. إنَّ كلَّ باحثٍ عن الحقيقة متدبّرٍ لجزئيّات الفقه الموروث يرى أنَّ الإجماعَ مصدرٌ وهميٌّ للتشريع ، يحتجُّ به كلُّ من يريدُ تسويقَ فكره ، في الوقت الذي يحتجُّ بهذا المصدر الوهمي من يقفُ في الخندق الآخر من هذا المحتجّ بالإجماع ..

.. ولو كان هناك إجماعٌ بين الصحابة ، فكيف إذاً نرى مذاهب مختلفة ، من الفقه إلى العقيدة ، في الوقت الذي تعتبرُ فيه – كلُّ هذه المذاهبِ – الإجماعَ مصدراً من مصادر التشريع ؟!!!!!! ..

.. ولو قرأنا مختلفَ كتبِ التاريخ التي تعتبرُها الأمّةُ وتأخذُ بها لرأينا صحّةَ ما نذهبُ إليه من اختلافٍ بين أفراد الجيل الأوَّل .. وكنموذجٍ لما نقول ، لننظر في النصِّ التالي الذي

نقتبسُه من مرجعٍ تاريخيٍّ له اعتبارُه عند الكثيرين من أبناءِ الأمّة ، إنّه **الكامل في التاريخ لابن الأثير** ، والحادثة هي **معركة صفّين بين علي ومعاوية** ..

[[..... فرفعوا المصاحف بالرماح وقالوا : هذا حكم كتاب الله عزّ وجل بيننا وبينكم ، مَن لثغور الشام بعد أهله ، مَن لثغور العراق بعد أهله ، فلمّا رآها الناس قالوا : نُجيبُ إلى كتاب الله تعالى ، فقال لهم علي : عبادَ الله أمضوا على حقِّكم وصدقِكم وقتالِ عدوِّكم ، فإنّ معاوية ، وعَمْراً ، وابن أبي معيط ، وحبيباً ، وابن أبي سرح ، والضحاك ، ليسوا بأصحاب دين ، ولا قرآن ، أنا أعرَفُ بهم منكم ، قد صحبتهم أطفالاً فكانوا شرَّ أطفال وشرّ رجال ، ويحكم ! ، والله ما رفعوها إلاّ خديعة ووهناً ومكيدة .....]] ..

.. إذا كان رجالُ الجيل الأوّل قد اتّهمَ بعضُهم بعضاً بأنّهم ليسوا بأصحاب دين ولا قُرآن ، وقتّلوا بعضَهم بعضاً ، لأسبابٍ لا يمكنُها أن تُعطي أيَّ مُبرِّرٍ شرعي لهذا الاقتتال .. فكيف بنا أنْ ننطلقَ ممّا قد قيلَ عنهم بعد قرون من هذه الفتن ، على أنّه علمٌ نتيجتُهُ إدخالُ نصوصٍ إلى المُقدَّس ؟!!! .. وكيف بنا أنْ نقرأَ التاريخَ وأنْ نفهمَه بعيداً عن حقيقةِ الأحداث التي تحملُها نصوصُه ؟!!! .. وكيف بنا أنْ نكذِّب التاريخ تارةً ، وأنْ نُصدِّقَه تارةً أُخرى دون أيِّ منهجيّةٍ علميّةٍ في ذلك ..

.. ولننظر إلى هذا النصِّ التاريخي ، الموجود – أيضاً – في **الكامل في التاريخ لابن الأثير** ، لنرى **مصير محمّد بن أبي بكر على يد بعض المسلمين من رجالات الجيل الأوّل** :

[[..... فخرج محمد يمشي في الطريق فانتهى إلى خربة في ناحية الطريق فأوى إليها ، وسار عمرو بن العاص حتى دخل الفسطاط ، وخرج معاوية بن حديج في طلب محمد بن أبي بكر فانتهى إلى جماعة على قارعة الطريق فسألهم عنه فقال أحدهم : دخلتُ تلك الخربة فرأيتُ فيها رجلاً جالساً ، فقال ابن حديج : هو هو ، فدخلوا عليه

فاستخرجوه وقد كاد يموت عطشاً ، وأقبلوا به نحو الفسطاط ، فوثب أخوه عبد الرحمن بن أبي بكر إلى عمرو بن العاص وكان في جنده وقال : أتقتلُ أخي صبراً ! ابعث إلى ابن حديج فانه عنه ، فبعث إليه يأمره أن يأتيه بمحمد ، فقال : قتلتم كنانة بن بشر وأخلّي أنا محمداً ! ، أكفاركم خيرٌ من أولئكم أم لكم براءة في الزّبر ! ، هيهات هيهات ، فقال لهم محمد بن أبي بكر : اسقوني ماءً ، فقال له معاوية بن حديج : لا سقاني الله إن سقيتك قطرةً أبداً ، إنّكم منعتم عثمان شُرْبَ الماء ، والله لأقتلنّك حتى يسقيك الله من الحميم والغسّاق ، فقال له محمد يا ابن اليهوديّة النسّاجة ليس ذلك إليك ، إنّما ذلك إلى الله يسقي أولياءَه ويُظْمِئُ أعداءَه أنت وأمثالَك ، أمّا والله لو كان سيفي بيدي ما بلغتم مني هذا ، ثمّ قال له : أتدري ما أصنع بك ؟ أُدخلك في جوف حمار ثمّ أحرقه عليك بالنار ، فقال محمد : إن فعلتَ بي ذلك فلطالما فعلتم ذلك بأولياء الله ، وإنّي لأرجو أن يجعلها عليك ، وعلى أوليائك ، ومعاوية ، وعمرو ، ناراً تلظّى كلَّما خبت زادها الله تعالى سعيراً ، فغضب منه وقتله ثمّ ألقاه في جِيْفَة حمار ثمّ أحرقه بالنار ، فلمّا بلغ ذلك عائشة جزعتْ عليه جزعاً شديداً ، وقنتت في دُبُر الصلاة تدعو على معاوية وعمرو ، وأخذت عيالَ محمدٍ إليها فكان القاسم بن محمد بن أبي بكر في عيالهم ، ولم تأكل من ذلك الوقت شواءً حتّى توفّيت .....]] ..

.. أليس أبطالُ هذه القصّة من أفراد الجيل الأوّل ؟ .. هل أحداثُ هذه القصّة تتعلّقُ من قريبٍ أو بعيدٍ بمنهجِ الله تعالى وتعاليمه وإيصالِها إلى البشر ؟ .. هل إلقاءُ المُسلمِ للمسلم في جيفةِ حمار ثمَّ حرقه ، هل ذلك من تعاليم الإسلام ؟!!! .. أليست أحداثُ هذه القصّة وقعت بين أفرادٍ من الأجيالِ الأولى وعائشة ما زالت على قيد الحياة ؟!!! .. أليست هذه القصّةُ مُقتبسةً من أهمِّ كُتبِ التاريخ التي نعتزُّ بها .. فمتى نُدرِكُ – إذاً – أنَّ الفارقَ كبيرٌ بين اعتبار التاريخ مادّةً تُؤخَذُ بالمقاربة وبالمعايرة على ثوابت النصِّ القرآني والعقل والمنطق ، وبينَ اعتبار التاريخ مصدراً تشريعيّاً يُؤخذُ بما يُسمّى بعلمِ السند ؟!!! ..

.. ولننظر أيضاً إلى النص التالي من : **الكامل في التاريخ ، لابن الأثير :**

[[..... وقدم عمرو بن العاص من مصر على معاوية ومعه أهل مصر ، فقال لهم عمرو : لا تسلّموا على معاوية بالخلافة ، فإنّه أهيب لكم في قلبه ، وصغّروه ما استطعتم ، فلما دخلوا قال معاوية لحجّابه : كأنّي بابن النابغة وقد صغّر أمري عند القوم ، فانظروا إذا دخل القوم فتعتعوهم أشدّ ما يحضرُكُم ، فكان أوّل من دخل عليه رجلٌ منهم يقال له ابن الخيّاط فقال : السلام عليك يا رسول الله ، وتتابع القوم على ذلك ، فلما خرجوا قال لهم عمرو : لعنكم الله ، نهيتكم أن تسلّموا عليه بالإمارة فسلّمتم عليه بالنبوّة .....]]

.. أيُّ تعتعة ، وأيُّ جرح ، وأيّ تعديل ، وأيّ عدالةٍ ، وأيُّ أمانة ، وأيُّ قِيَمٍ إيمانيّة ، يُمكننا أن نتحدّثَ عنها ، حينما نقرأُ هذه النصوص وغيرَها الكثير الكثير في معظم كتبنا التاريخيّة ، في الصحاح وغيرِ الصحاح ..... ولننظر – أيضاً – في النصِّ التالي لنرى جانباً من حقيقةِ ما كان يحدث على أرضِ الواقع بين الكثير من رجالات الجيل الأوّل ..

[[وقال عبد الرحمن بن أبي بكر : لو مات أبو موسى الأشعري قبل هذا اليوم – يعني يوم التحكيم بين علي ومعاوية – لكان خيراً له ، وقال أبو موسى الأشعري لعمرو : لا وفّقك الله ، غدرتَ وفجرت ، إنّما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، قال عمرو : إنّك مَثَلُكَ مَثَلُ الحمار يحملُ أسفاراً ، فحملُ شريح بن هانئ على عمرو فضربه بالسوط ، وحمل ابنٌ لعمرو على شريح فضربه بالسوط أيضاً ، وحجّز الناس بينهم ، وكان شريح يقول بعد ذلك : ما ندمتُ على شيء ندامتي على ضرب عَمرو بالسوط ولم أضربه بالسيف]] ..

.. ألم نرَ في محطة سابقة الحديث التالي ..

البخاري (٤٤٥٣) :

حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بِشْرٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ **كَانَ مَرْوَانُ عَلَى الْحِجَازِ اسْتَعْمَلَهُ مُعَاوِيَةُ فَخَطَبَ فَجَعَلَ يَذْكُرُ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ لِكَيْ يُبَايَعَ لَهُ بَعْدَ أَبِيهِ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ شَيْئًا فَقَالَ خُذُوهُ** فَدَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ فَلَمْ يَقْدِرُوا فَقَالَ مَرْوَانُ إِنَّ هَذَا الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا أَتَعِدَانِنِي فَقَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِينَا شَيْئًا مِنْ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ عُذْرِي

.. ألم نرَ – أيضاً – في **الكامل في التاريخ لابن الأثير** ، وفي موضوع هذا الحديث ، كيف أنَّ عائشة قالت لمروان : **[[كذبتَ ، والله ما هو ولكنّه فلان بن فلان ، ولكنّك أنت فضض من لعنة نبيّ الله]]** ..

.. وفي الموضوع ذاتِه بتحويل المبدأ القرآني ﴿ **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ﴾ على أرض الواقع إلى نظامٍ قسريٍّ بالقوّة ، دون أيِّ اعتبارٍ لمنهج الله تعالى ، ودون أيِّ اعتبار لكرامة المؤمنين وحريّاتهم .. لننظر في النصِّ التالي من **الكامل في التاريخ لابن الأثير** ..

[[ثمّ أقبل على ابن الزبير فقال : هاتِ لعمري إنّك خطيبهم ، فقال : نعم ، نخيّرك بين ثلاث خصال ، قال : أعرضهن ، قال : تصنع كما صنع رسول الله ﷺ ، أو كما صنع أبو بكر أو كما صنع عمر ، قال معاوية : ما صنعوا ؟ ، قال : قُبض رسول الله ﷺ ولم يستخلف أحداً ، فارتضى الناس أبا بكر ، قال : ليس فيكم مثل أبي بكر وأخاف الاختلاف ، قالوا : صدقت فاصنع كما صنع أبو بكر ، فإنّه عهد إلى رجل من قاصية قريش ليس من بني أبيه فاستخلفه ، وإن شئت فاصنع كما صنع عمر جعل الأمر شورى في ستة نفر ليس فيهم أحد من ولده ، ولا من بني أبيه ، قال معاوية : هل عندك غير هذا ؟ ، قال : لا ، ثمّ قال : فأنتم ، قالوا : قولُنا قولُه ، قال : فإنّي قد أحببتُ أن أتقدّم إليكم ، إنّه قد أعذر مَن أنذر ، إنّي كنت أخطب فيكم فيقوم إليّ القائم منكم فيكذّبني على رؤوس الناس فأحمل ذلك وأصفح ، وإنّي قائم بمقالة فأُقسم بالله لئن ردَّ عليّ أحدُكُم كلمة في مقامي هذا لا ترجع إليه كلمة غيرها حتى يسبقها السيف إلى رأسه

، فلا يبقينَّ رجلٌ إلاّ على نفسه ، ثمّ دعا صاحب حرسه بحضرتهم فقال : أقم على رأس كلّ رجل من هؤلاء رجلين ومع كلّ واحد سيف ، فإن ذهب رجلٌ منهم يردّ عليَّ كلمة بتصديق أو تكذيب ، فليضرباه بسيفهما .....]] ..

.. وبعيداً عن عصبيّة الشيعة لأهل البيت وعن تضخيمهم على حساب المنهج ، وبعيداً عن أيِّ نزعة طائفيّة أو مذهبيّة ، ومن منظارٍ إنسانيٍّ بحت مجرَّد عن أيِّ عصبيّة مذهبيّة أو طائفيّة .. بعيداً عن كلِّ ذلك .. لننظر إلى النصِّ التالي في كتاب **الكامل في التاريخ** والذي يصوِّر أحداثاً وقعت في الأجيال الأولى ، ومع أقرب الناس للنبيِّ ﷺ :

[[فنادى شمر في الناس : ويحكم ماذا تنتظرون بالرجل ؟ اقتلوه ثكلتكم أمهاتكم ! فحملوا عليه من كل جانب ، فضرب زرعة بن شريك التميمي على كفه اليسرى ، وضرب أيضاً على عاتقه ، ثم انصرفوا عنه وهو يقوم ويكبو ، وحمل عليه في تلك الحال سنان بن أنس النخعي فطعنه بالرمح فوقع ، وقال لخولي بن يزيد الأصبحي : احتز رأسه ، فأراد أن يفعل فضعف وأرعد ، فقال له سنان : فت الله عضدك ! ونزل إليه فذبحه واحتز رأسه فدفعه إلى خولي ، وسُلب الحسين ما كان عليه ، فأخذ سراويله بحر بن كعب وأخذ قيس بن الأشعث قطيفته ، وهي من خز ، فكان يسمى بعد قيس قطيفة ، وأخذ نعليه الأسود الأودي ، وأخذ سيفه رجل من دارم ، ومال الناس على الفرش والحلل والإبل فانتهبوها ، ونهبوا ثقله ومتاعه وما على النساء حتى إن كانت المرأة لتنزع ثوبها من ظهرها فيؤخذ منها .

ووجد بالحسين ثلاث وثلاثون طعنة وأربع وثلاثون ضربة غير الرمية.

وأما سويد بن المطاع فكان قد صرع فوقع بين القتلى مثخناً بالجراحات ، فسمعهم يقولون : قُتل الحسين ! فوجد خفةً فوثب ومعه سكين ، وكان سيفه قد أخذ ، فقاتلهم بسكينة ساعة ثم قتل ، قتله عروة بن بطان الثعلبي وزيد بن رقاد الجنبي ، وكان آخر من قتل من أصحاب الحسين .]] ..

.. عابدو أصنام التاريخ يقرؤون كلَّ هذه النصوص – في الصحاح وكتب التاريخ على حدٍّ سواء – من منظار عصبيّاتهم الطائفيّة والمذهبيّة ، كفعل وردِّ فعل ، دون أن تعنيهم دلالاتُها كمنهجِ بحثٍ مجرَّدٍ عن تلك العصبيّات ، ودون أن يرو فيها ما يراه من يملك حداً أدنى من التجرّد ، ولا يرون في عرضنا لها إلاّ إساءةً لرجالات التاريخ ، لأنّهم جعلوا منهم أصناماً لا يجوز الاقترابُ منها .. فأولئك لا تعنيهم الحقيقة .. ما يعنيهم هو تقديس الرجال ولو على حساب منهج الله تعالى (القرآن الكريم) ..

.. القضيّةُ ليست قضيةَ إساءةٍ لرجالِ التاريخ كما يتوهَّم عابدو أصنام التاريخ ، القضيّةُ قضيّةُ دينٍ وعبادةٍ لله تعالى .. القضيّةُ قضيّةُ نصوصٍ تُنسَبُ إلى أولئك الرجال .. الهدفُ ليس الرجال ، الهدف هو تحرّي الحقيقة من بين تلال الروايات التاريخيّة التي ينسبُ الكثيرُ منها – عبر هؤلاء الرجال – إلى الرسول ﷺ ، وذلك بما لا يقبلُه قرآنٌ أو عقلٌ أو منطقٌ كما سنرى لاحقاً إنْ شاءَ الله تعالى .. لو كانت المسألةُ مسألةَ رجال نريد مُحاكمتهم في حياتِنا الدنيا ، لبرّأناهم وأداً للفتن التي يُثيرُها رافعو هؤلاء الرجال إلى درجة الأصنام التي لا يجوزُ الاقترابُ منها ..

.. ربّما يقول قائل ما الضمان أنّ هذه النصوص التاريخيّة صحيحة ، وربّما يحلو للكثيرين أنْ يُكذّبوا هذه النصوص التاريخيّة ، وأن يبحثوا عن تأويلات وعن نصوصٍ أخرى للطعن بها ، وذلك خروجاً من المأزق الفكري الذي تضعهم به تلك النصوص .. نقولُ : أليست كتبُ التاريخ التي تأتي بهذه النصوص وغيرِها الكثير ، أليست هي الكتب التي يجتزئُ منها عابدو أصنام التاريخ ما يستشهدون به لما يُريدون ... ولماذا لا يكون السؤال على الشكل التالي : ما الضمان أنها ليست صحيحة ؟ .. ألم نرَ في الصحاحِ التي يُقدِّسونها أحاديثَ لا تختلفُ كثيراً عن هذه النصوص التاريخيّة ؟ .. ألم تُقَطَّع أعناق الكثير من رجالات الجيل الأوّل على أيدي بعضهم بعضاً ، لأسبابٍ دنيويّةٍ محضة ؟ ، فلماذا إذاً الاستغراب من هذه الروايات التي تنقل جزءاً من حقيقةِ ما كان يحدث على أرض الواقع ؟ .. أليس ما نراه في حال الأمّة ، من تشرذم وانقسام وتكفير ما بين مذاهبها ، أليس يؤكّدُ صحّةَ ما تحملُهُ هذه النصوص ، سواءٌ في كتب التاريخ أم في كتب الحديث ؟ ..

.. نحن نتحدّث عن دين وعن نصوص تُنسب للرسول ﷺ ، وتمرّ من خلالِ أولئك الرجال الذين تمّ اعتبارهم فوق الجرح ، وبأنّهم جميعاً عدول ، وبأنّه علينا أن نُسلّم كتسليمنا للقرآن الكريم بكلِّ ما يُنسَب إليهم بأنهم سمعوه من الرسول ﷺ ، وبأنّه علينا أن نُسلّم كتسليمنا للقرآن الكريم أنَّ هذه النصوص المنسوبة إليهم ، يمكنها أن تنسخَ القرآن الكريم وأن تقيّد مطلَقَه ، أو تُطلقَ مُخصَّصَه ، كما يذهب الكثيرون ممّا يحسبون أنفسَهم أوصياءَ على دين الله تعالى ..

أليست كلُّ هذه الأحداث المؤلمة وقعت في الأجيال السابقة لتدوين الحديث ؟!!! .. **ألم يختلفوا في شروط الراوي الذي يؤخذ عنه .. فمنهم من اعتبر إسلامَ الراوي شرطاً كافياً ، ومنهم من اعتبر القيامَ بالواجبات الدينيّة شرطاً كافياً ، ومنهم من اعتبر مَنْ فَضْلُهُ أكثرُ من نقصِهِ عدلاً ، ومنهم من اشترط سلامةَ مذهبه ، ومنهم من اشترط عدمَ شرب الخمر وعدمَ الكذب وعدمَ السفه وكمالَ العقل ، ومنهم من اشترط في الراوي أن يكون عالماً بما يسمعه واعياً وضابطاً له ، ومنهم من اشترط ألاّ يكون مجروحاً أو مجهولاً وأن يكون ثقة .. كلٌّ يضعَ شروطاً حسبَ ما يرى من ضوابطَ تكفي لأن يُعْتَبَرَ الراوي ثقة ..**

.. ولذلك فالراوي العدل والضبط عند أحدهم ليس كذلك عند آخر ، وهذا أمْرٌ طبيعيٌّ ، فالمسألةُ ليست كالبحث في كتابِ الله تعالى ، وليست كالبحث في العلوم الكونيّة التي تُوضَع تحت المجهر .. ولذلك لا نرى إجماعاً حقيقيّاً على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة .. فعلى سبيل المثال – لا الحصر – ونقلاً عن **الحاكم أبي عبد الله الحافظ النيسابوري في كتابه : (المدخل إلى معرفة المستدرك) ، وذلك من كتاب صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ، ورد أنَّ عدد الذين خرّج لهم البخاري في الجامع الصحيح ولم يخرّج لهم مسلم (٤٣٤) شيخاً ، وعدد من احتجَّ بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري في الجامع الصحيح (٦٢٥) شيخاً .. وهكذا يكون مجموع الذين اختلف في الأخذ عنهم البخاري ومسلم هو (١٠٥٩) شيخاً ..**

.. وما نلحظُه في مجمل الشروط الموضوعة وعلى اختلافها ، أنّها لا تُركِّزُ على شرطِ القيمةِ الفكريّةِ والعقليّةِ عند الراوي ، ولا على وضع المتن في معيار كتاب الله تعالى والعقل والمنطق .. مُعظمُ الاهتمام كان بالسند الذي هو في النهاية مسألةٌ تاريخيّةٌ تُؤخذ بالمقاربة ، ولا يُمكنها أن تصلَ إلى مرتبة العلم الذي يعني الوقوفَ على حقائق الأشياء ..

.. كيف لمعايير يضعها البشر ويختلفون عليها ، أن تكونَ مقدِّمةً ينتجُ عن تطبيقها ما يُرفَعُ إلى مستوى المُقدَّس .. فإذا كانت المعايير يُختلفُ فيها ، فكيف إذاً بتطبيقها لمعرفة الثقة من غير الثقة ..

.. وحتّى لو فرضنا جدلاً أنّه تمّ الاتفاق على معايير الراوي الثقة وعلى معايير الجرح والتعديل ، فهل سيتمّ الاتفاق على ذلك حينما تُطبّق هذه المعايير على أرض الواقع ؟ .. لو كانت هذه المعايير علماً مُقدَّساً فلماذا لم تُوضَع في حياة النبيِّ ﷺ ، وبين يديه ؟!!! .. فهل بقي المنهجُ ناقصاً تلك المعايير حتى زمن اعتمادِها من قِبَلِ بعضِ أفراد الأمّة بعد قرون ؟!!! .. ألم يكتمل الدين في حياة النبيِّ ﷺ ؟ .. وإلاّ كيف بنا أنْ نفهمَ قَوْلَ الله تعالى :

﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾

[المائدة : ٣]

.. للنظر في النصِّ التالي الذي يردُ في **الباعث الحثيث ، والجامع لأخلاق الــراوي وآداب السامع ، وتمييز المرفوع ، وتوضيح الأفكار :**

[[روى ابنُ الجوزي بإسناده إلى أبي جعفر بن محمد الطيالسي ، قال : ((صلّى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة ، فقام بين أيديهم قاصّ فقال : ((حدثنا أحمد بن حنبل ويحي بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلاّ الله خلق الله من كلّ كلمة طيراً منقاره من ذهب ، وريشه من مرجان !!)) وأخذ في قصّة نحواً من عشرين ورقة ، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ، وجعل يحيى بن معين ينظر إلى أحمد ، فقال له : حدثته بهذا ؟ فيقول : والله ما سمعت هذا إلاّ الساعة ، فلما فرغ من قصصه وأخذ العطيات ، ثم قعد ينتظر بقيتها ، قال له يحيى بن معين بيده : تعال ، فجاء

متوهّماً لنوال ، فقال له يحيى : من حدّثك بهذا الحديث ؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ! فقال : أنا يحيى بن معين ، وهذا أحمد بن حنبل ، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ، ما تحقق هذا إلاّ الساعة ! كأن ليس فيها يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ؟ وقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ! ! فوضع أحمد كمّه على وجهه ، وقال : دعه يقوم ، فقام كالمستهزئ بهما]] ..

.. إذا كان أحمدُ بن حنبل يُكذَبُ على لسانه وبوجوده ولا يأبه الكاذب بكذبه ، فكيف إذاً بالكذب على الموتى ؟!!! .. وكم كذبة كُذِّبَتْ على أحمد بن حنبل في غيابه دون أن يعلم بها ؟!!! ..... إذا كان الراوي يكتب عن سبعةَ عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهما على قيد الحياة ، فأيُّ علمٍ يمكننا الجزمُ به بناءً على ما يُسمّى بعلمِ السند ؟ !!! .. أليست العطيّات – كما نرى في هذا النصّ التاريخي – أليست سبباً أساسيّاً للكذب ؟ ..

.. وهنا – أيضاً – ربّ قائل يقول : هذه الرواية ليست في الصحاح ، ما الضمان أنّها صحيحة ، وذلك هروباً من مواجهة الحقيقة .. نُجيبُ على ذلك فنقول : كان من المفترض – عند الباحثين عن الحقيقة – أن يكون السؤال : وما الضمان أنّها ليست صحيحة .. فهذه نصوص تاريخيّة موجودة في كتبنا التاريخيّة ، وليست في كتب الآخرين ، ومن جهةٍ أُخرى فالأمرُ يتعلّقُ بنصوصٍ تُرفَعُ – عبرَ أولئكَ الرجال – إلى درجة المُقدَّس ، وتحرّي الحقيقة لا يكونُ بإغماض الأعين عن النصوص ، بل يكونُ بالبحث الموضوعي المُجرَّد عن أيِّ عصبيّة مُسبقةِ الصنع ، لأنَّ الله تعالى يطلبُ منّا ألاّ نرفعَ أيَّ نصٍ خارج نصوص كتابه الكريم إلى درجة الإيمان الكامل الذي نؤمن به بالقرآن الكريم .. يقول تعالى : ﴿ تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الجاثـية : ٦]

.. لماذا يستغربون مثل هذه النصوص ، ومثل هذه الأحداث التي تُبيّنُ الوَضْعَ المتعمَّد على الرسول ﷺ .. ألم نرَ في الصحاح مَنْ كان يتّهم أبا هريرة أنّه يكذبُ على الرسول ﷺ ليهتدي الآخرون ويضلَ هو ..

مسلم (٣٩١٥) :

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي رَزِينٍ **قَالَ خَرَجَ إِلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى جَبْهَتِهِ فَقَالَ أَلَا إِنَّكُمْ تَحَدَّثُونَ أَنِّي أَكْذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِتَهْتَدُوا وَأَضِلَّ أَلَا** وَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْشِ فِي الْأُخْرَى حَتَّى يُصْلِحَهَا و حَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْمَعْنَى

.. ولماذا لا يكونُ النصّ التالي صحيحاً والذي نقتبسه من **اللآلئ المصنوعة** :

[[روي عن شيخ خارجي أنه قال : إنَّ هذه الأحاديث دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم ، فإنّا كُنّا إذا هوينا أمراً صيّرناه حديثاً]] .. إنَّ العبارة : **[[فإنّا كُنّا إذا هوينا أمراً صيّرناه حديثاً]]** ، تُلخِّصُ لنا الكثير ممّا كان يحدثُ بعد ما وقع من فتن وحروب وعصبيّات واقتتال ..

.. إذاً .. كان الخلافُ موجوداً بين أفرادِ الجيل الأوّل حول الحديث عن الرسول ﷺ ، فكيف إذاً لا يكون موجوداً بعد قرون ؟ وكيف نستغربُ ذلك ؟ .. لننظر إلى الحديث التالي ..

مسلم (٢٩٦٩) :

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ قَالُوا أَبُو الْأَشْعَثِ أَبُو الْأَشْعَثِ فَجَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ حَدِّثْ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ نَعَمْ غَزَوْنَا غَزَاةً وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا آنِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا

فِي أَعْطِيَاتِ النَّاسِ فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ **فَبَلَغَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ فَقَامَ فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ عَيْنًا بِعَيْنٍ فَمَنْ زَادَ أَوْ ازْدَادَ فَقَدْ أَرْبَى فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنَصْحَبُهُ فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَأَعَادَ الْقِصَّةَ ثُمَّ قَالَ لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ أَوْ قَالَ وَإِنْ رَغِمَ مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي جُنْدِهِ لَيْلَةً سَوْدَاءَ** قَالَ حَمَّادٌ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيِّ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ

.. ألا تُبيّنُ هذه الرواية خلافاً بين معاوية وعُبَادَة بْنَ الصَّامِتِ حول قضيّةٍ تُنسبُ إلى الرسول ﷺ ؟ .. ألا تُبيّنُ هذه الروايةُ خلافاً بين أفراد الجيل الأوّل من الذين عاصروا الرسول ﷺ وصاحبوه ، وذلك في مسألةٍ تتعلّقُ بصلب التشريع ؟ .. فكيف الأمرُ إذاً في عصر تدوين الحديث بعد قرونٍ من موتِهم ؟!!! ..

.. ولننظر أيضاً إلى الحديث التالي في الصحاح الذي يُبيّن لنا أنّ بعضَ أفراد الجيل الأوّل كانوا يكذبون على بعضهم ، حتى فيما يزعمون أنّه يُنسَب إلى الرسول ﷺ ..

البخاري (٩٤٧) :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا **عَاصِمٌ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنْ الْقُنُوتِ فَقَالَ قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ قُلْتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ قَالَ قَبْلَهُ قَالَ فَإِنَّ فُلَانًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَقَالَ كَذَبَ** إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا أُرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ الْقُرَّاءُ زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أُولَئِكَ وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدٌ فَقَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ

.. فلانٌ هذا المذكور في هذه الرواية أليس من رجال أجيال ما قبلَ تدوين الحديث ؟ ، من يستطيعُ الجزمَ بما في قلبه أو قلب غيره .. فكيف إذاً يكونُ الأمْرُ بعدَ موتِ أنس بن مالك .. وما الضمان أنَّ هناك كذباً على أنس بن مالك أو على غـــيره ، لم يُكتَشَـــف ، وبالتالي تمَّ تمريرُهُ في الروايات ..

.. ألم نرَ في محطّةٍ سابقةٍ كيف أنَّ عمر لم يقنع بقولِ عمّار ، في مسألةٍ من صـــلب الدين ، وعاشا أحداثها سويّةً ، وللنبيِّ ﷺ قولٌ بها ..... على الرغم من كلِّ ذلك .. يأمر عمر عمّاراً بعدم الحديث بها ؟!!! ..

مسلم (٥٥٣) :

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ ذَرٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ **أَنَّ رَجُلاً أَتَى عُمَرَ فَقَالَ إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً فَقَالَ لَا تُصَلِّ فَقَالَ عَمَّارٌ أَمَا تَذْكُرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ مَاءً فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ ثُمَّ تَنْفُخَ ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيْكَ فَقَالَ عُمَرُ اتَّقِ اللَّهَ يَا عَمَّارُ قَالَ إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ** قَالَ الْحَكَمُ وَحَدَّثَنِيهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ حَدِيثِ ذَرٍّ قَالَ وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذَرٍّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرَ الْحَكَمُ فَقَالَ عُمَرُ نُوَلِّيكَ مَا تَوَلَّيْتَ و حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ ذَرًّا عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى قَالَ قَالَ الْحَكَمُ وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَزَادَ فِيهِ قَالَ عَمَّارٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ شِئْتَ لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا وَلَمْ يَذْكُرْ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذَرٍّ

البخاري (٣٣٤) :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ الْمَاءَ شَهْرًا

أَمَا كَانَ يَتَيَمَّمُ وَيُصَلِّي فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأَوْشَكُوا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمْ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا الصَّعِيدَ قُلْتُ وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِذَا قَالَ نَعَمْ فَقَالَ أَبُو مُوسَى **أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَضَهَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا ظَهْرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ أَوْ ظَهْرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ** وَزَادَ يَعْلَى عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ أَبُو مُوسَى أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَنِي أَنَا وَأَنْتَ فَأَجْنَبْتُ فَتَمَعَّكْتُ بِالصَّعِيدِ فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْنَاهُ فَقَالَ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ وَاحِدَةً

.. ألم نرَ الأحاديث التالية التي تُؤكّدُ أنَّ الدنيا كانت السببَ الأكبر خلف اقتتال أفراد الجيل الأوّل ومن تبعَهُم :

البخاري (٣٧٢٠) :

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ **وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ الْأُولَى يَعْنِي مَقْتَلَ عُثْمَانَ فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ بَدْرٍ أَحَداً ثُمَّ وَقَعَتْ الْفِتْنَةُ الثَّانِيَةُ يَعْنِي الْحَرَّةَ فَلَمْ تُبْقِ مِنْ أَصْحَابِ الْحُدَيْبِيَةِ أَحَداً ثُمَّ وَقَعَتْ الثَّالِثَةُ فَلَمْ تَرْتَفِعْ وَلِلنَّاسِ طَبَاخٌ**

البخاري (٤١٥٣) :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَاهُ رَجُلَانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَا إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ فَقَالَ **يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي فَقَالَا**

أَلَمْ يَقُلْ اللَّهُ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَقَالَ قَاتَلْنَا حَتَّى لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّى تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ .....

البخاري (٤٢٨٤) :

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا بَيَانٌ أَنَّ وَبَرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ **خَرَجَ عَلَيْنَا أَوْ إِلَيْنَا ابْنُ عُمَرَ فَقَالَ رَجُلٌ كَيْفَ تَرَى فِي قِتَالِ الْفِتْنَةِ فَقَالَ وَهَلْ تَدْرِي مَا الْفِتْنَةُ كَانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَاتِلُ الْمُشْرِكِينَ وَكَانَ الدُّخُولُ عَلَيْهِمْ فِتْنَةً وَلَيْسَ كَقِتَالِكُمْ عَلَى الْمُلْكِ**

البخاري (٦٥٨٠) :

حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلٍ الْأَحْدَبِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ **عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ الْيَوْمَ شَرٌّ مِنْهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَوْمَئِذٍ يُسِرُّونَ وَالْيَوْمَ يَجْهَرُونَ**

البخاري (٦٥٨١) :

حَدَّثَنَا خَلَّادٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ **عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ إِنَّمَا كَانَ النِّفَاقُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ**

.. إذا كانَ ابنُ عُمَر يصفُ الكثيرين من رجال عصرِه بأنّهم يتقاتلون على الملك ، وإذا كان حُذَيْفَةُ بن اليمان يصفُ الكثيرين من رجال عصره بأنَّ أعمالَهم كفرٌ بعد إيمان ، فما قيمةُ المعايير التي يضعها اللاحقون لتقييم الموتى قبلهم بقرون ؟!!! ..

.. أيُّ ثقةٍ يمكننا تصوّرها ، وأيُّ شروطٍ يمكننا أنْ نصفها بصفةِ العلم ، تلك التي يضعها اللاحقون لتقييم السابقين ، تقييماً يترتّبُ عليه إدخالُ نصوصٍ إلى المُقدَّس ، إذا وقفنا على دلالات الحديث التالي ..

مسلم (٤٦١٧) :

حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ إِسْحَقَ الْحَضْرَمِيَّ أَخْبَرَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ شَيْبَانَ عَنْ أَبِي نَوْفَلٍ رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى عَقَبَةِ الْمَدِينَةِ قَالَ فَجَعَلَتْ قُرَيْشٌ تَمُرُّ عَلَيْهِ وَالنَّاسُ حَتَّى مَرَّ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَبَا خُبَيْبٍ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَبَا خُبَيْبٍ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَبَا خُبَيْبٍ أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ أَنْهَاكَ عَنْ هَذَا أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ أَنْهَاكَ عَنْ هَذَا أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ كُنْتُ أَنْهَاكَ عَنْ هَذَا أَمَا وَاللَّهِ إِنْ كُنْتَ مَا عَلِمْتُ صَوَّاماً قَوَّاماً وَصُولًا لِلرَّحِمِ أَمَا وَاللَّهِ لَأُمَّةٌ أَنْتَ أَشَرُّهَا لَأُمَّةٌ خَيْرٌ ثُمَّ نَفَذَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَبَلَغَ الْحَجَّاجَ مَوْقِفُ عَبْدِ اللَّهِ وَقَوْلُهُ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَأُنْزِلَ عَنْ جِذْعِهِ فَأُلْقِيَ فِي قُبُورِ الْيَهُودِ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ فَأَبَتْ أَنْ تَأْتِيَهُ فَأَعَادَ عَلَيْهَا الرَّسُولَ لَتَأْتِيَنِّي أَوْ لَأَبْعَثَنَّ إِلَيْكِ مَنْ يَسْحَبُكِ بِقُرُونِكِ قَالَ فَأَبَتْ وَقَالَتْ وَاللَّهِ لَا آتِيكَ حَتَّى تَبْعَثَ إِلَيَّ مَنْ يَسْحَبُنِي بِقُرُونِي قَالَ فَقَالَ أَرُونِي سِبْتِيَّ فَأَخَذَ نَعْلَيْهِ ثُمَّ انْطَلَقَ يَتَوَذَّفُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ كَيْفَ رَأَيْتِنِي صَنَعْتُ بِعَدُوِّ اللَّهِ قَالَتْ رَأَيْتُكَ أَفْسَدْتَ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ وَأَفْسَدَ عَلَيْكَ آخِرَتَكَ بَلَغَنِي أَنَّكَ تَقُولُ لَهُ يَا ابْنَ ذَاتِ النِّطَاقَيْنِ أَنَا وَاللَّهِ ذَاتُ النِّطَاقَيْنِ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكُنْتُ أَرْفَعُ بِهِ طَعَامَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَطَعَامَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ الدَّوَابِّ وَأَمَّا الْآخَرُ فَنِطَاقُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَسْتَغْنِي عَنْهُ أَمَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا أَنَّ فِي ثَقِيفٍ كَذَّابًا وَمُبِيرًا فَأَمَّا الْكَذَّابُ فَرَأَيْنَاهُ وَأَمَّا الْمُبِيرُ فَلَا إِخَالُكَ إِلَّا إِيَّاهُ قَالَ فَقَامَ عَنْهَا وَلَمْ يُرَاجِعْهَا

.. أن نضعَ شروطاً للتعديل وللجرح فهذا ممكن ، وتكون نتائجُ تطبيقه متوازيةً مع علمنا كبشر وعلى قدرتنا في سبر أعماق الناس ، أمّا أن نرفعَ نتائجَ شروطِنا وتطبيقَها إلى مستوى القداسة الموازية لكتاب الله تعالى ، بحيث نجزم جزماً قاطعاً بصحّة نصوصٍ محدّدةٍ ، بناءً على الشروط التي وضعناها بأيدينا ، فهذا التألّي على الله تعالى ، هو مخالفةٌ لقوله جلّ وعلا :

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿٤٩﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ۖ وَكَفَىٰ بِهِۦٓ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء : ٤٩ – ٥٠]

.. ألم يقل الله تعالى : ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ [النجم : ٣٢]

.. أيُّ ثقةٍ يمكننا تصوّرها عِلْمَاً نقفُ من خلالِه على حقائق الأمور ، وأيُّ شروطٍ يضعها اللاحقون لتقييم السابقين ، تقييماً يترتّبُ عليه إدخالُ نصوصٍ إلى المُقدَّس ، إذا وقفنا على دلالات الحديث التالي ..

البخاري (٣٢٣٩) :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ أَنَّهُ بَلَغَ مُعَاوِيَةَ وَهُوَ عِنْدَهُ فِي وَفْدٍ مِنْ قُرَيْشٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَيَكُونُ مَلِكٌ مِنْ قَحْطَانَ فَغَضِبَ مُعَاوِيَةُ فَقَامَ فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رِجَالاً مِنْكُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَحَادِيثَ لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا تُؤْثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُولَئِكَ جُهَّالُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَالْأَمَانِيَّ الَّتِي تُضِلُّ أَهْلَهَا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ

.. ألا نرى في هذا الحديث سياسةً تُوظِّفُ الدينَ لِصالِحِها ، وتنسبُ ذلك إلى الرسول ﷺ .. وإلاّ كيف بنا أنْ نفهمَ قَوْلَ الله تعالى : ﴿ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ ﴾ [الشورى : ٣٨] ، من منظار ما ينسبه معاوية للرسول ﷺ في هذا الحديث ، بأنّه قال : **[[إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّهُ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ]]** ؟!!! .. ألا يشفعُ لنا في شكّنا بصحّةِ ما ينسبه معاوية للرسول ﷺ في هذا الحديث ، أنَّ معاوية حوّل الخلافة إلى حكمٍ ملكي قسريٍّ حُسب على الدين ، وامتدَّ زمناً طويلاً تجاوزَ فترةَ حكم الأمويّين ؟ ..

.. أيُّ شروطٍ تلك التي يضعها اللاحقون لتقييم السابقين ، تقييماً يترتّبُ عليه إدخالُ نصوصٍ إلى المُقدَّس .. وكيف يتمُّ القطعُ من قِبل كثيرٍ من العلماء والفقهاء بأنَّ كلَّ من تثبتُ رؤيته للنبيّ ﷺ عدلٌ وأنّه أفضل من جميع المعدِّلين والمزكِّين الذين يجيئون من بعده أبد الآبدين ؟!!! ..

.. إنَّ علمَ الإسناد الذي هو معرفة رجالِ الإسناد وصفاتِهم المعتبرة ، وَضَبْطِ أسمائِهم وأنسابِهم ومواليدِهم ووفيّاتِهم وغيرِ ذلك من الصفات .. وعلم الحديث الذي هو : معرفةُ متونِ الأحاديث وصحيحِها وحسنِها وضعيفِها ومفصّلِها ومرسَلِها ومنقطعِها ومعضلِها ومقلوبِها ومشهورِها وغريبِها ومتواترِها وآحادِها وشاذِّها ومُنكَرِها ومختلفِها .. والشروط التي يجب أن تتوفّر في الراوي ليكون الحديث المنقول عنه صحيحاً وهي أنْ يكون ثقةً في دينه ، معروفاً بالصدق في أقوالِه وأفعاله ، عاقلاً لما يتحدّث ، وأن يكون سمع الحديث من ثقة ، وهذا سمعه من ثقة ، عن ثقات ، حتى ينتهي بالصحابي الذي سمعه من النبي ﷺ ، ولا يكون بينهم رجل مجروح ولا مجهول .. وعلم الجرحِ والتعديل ، والذي يهدف إلى البحث عن رجال الإسناد فيما يشينهم أو يزكّيهم .. كلُّ هذه المصطلحات .. تمَّ تقديرُها وفق معايير جلُّها مبنيٌّ على السند دون المتن ، وَوُضِعَتْ للتأطير الفكري لِلحالةِ المذهبيّة التي يعتقدُها بعضُ أفرادِ الأمّة في عصرٍ من العصور ، ومن مناظيرَ مذهبيّةٍ مُحدَّدة ، للحفاظ على تلك الأطر .. ومع ذلك فتطبيقها لا يخلو من الأخطاء والأهواء والعصبيّات ، إلاّ إنْ كان رجالُ التاريخ ملائكةً يتلقّون الوحيَ المُباشرَ من الله سبحانه وتعالى ..

.. كلُّ هذه المصطلحات مبنيّةٌ – في النهاية – على تزكيةِ الرجال من خلال رجالٍ آخرين ، دون منهجيّةٍ علميّةٍ حقيقيّة يتمُّ فيها وَضْعُ النّقاط على الحروف ، ودون الاتّكاءِ على أيّ أدلّةٍ من كتاب الله تعالى في معرفة مصداقيّة المتن .. وبالتالي لا ترتفعُ تلك المصطلحاتُ والنتائجُ المترتّبةُ عليها إلى درجة العلم الذي نُسلِّمُ به كتسليمنا للنصِّ القرآني ..

.. وما يُطْلِقُونَ عليه اسمَ تأويلِ مختلف الحديث ، ويعتبرونه علماً ، لا يمتُّ للعلم الحقيقي بشيء ، لأنّه يفرضُ مُسبقاً أنَّ جميعَ الروايات صحيحة بغض النظر عن متونها ، ويعطي فَرْضَهُ هذا قوّةَ الإلزام كنتيجةٍ لا يجوزُ نقاشُها ، وبعد ذلك يبدأُ البحثُ عن مقدّماتٍ لهذه النتيجة ، ويبدأُ التأويلُ من أجلِ التوفيق بين الروايات المتناقضة في متونها

، والمتناقضة بينها وبين القرآن الكريم ، مهما بلغت درجة التناقض مع كتاب الله تعالى .. ولا سقفَ – في سبيلِ ذلك التأويل – للخروج على قواعد اللغة العربيّة ، وللخروج على حدود العقل والمنطق .. ولذلك نرى تأويلاً لبعضِ الروايات لا تقبله قواعد اللغة ولا عقل ولا منطق ، ولا وجود له على الإطلاق في حيثيّات الصياغة اللغويّة للروايات .. وسنرى هذه الحقيقة بشكلٍ جليّ عندما نتعرض – إن شاء اللهُ تعالى – لبعض الروايات في المحطّات القادمة ..

.. وَلَمَّا كانت تلك الروايات لا يستقيمُ فهمُها إلاّ بتلك التأويلات والتخريجات التي أتى معظمُها بعد قرونٍ من الزمن ، فلماذا إذاً لم يشرح مُخرجو تلك الروايات رواياتِهم في عصرِهم هم ، فكيف إذاً يتركون رواياتِهم دون شرح ؟ ... المسألةُ ليست مسألةَ شرح ، المسألةُ كما سنرى في المحطّات القادمة هي مسألةُ تبرير التناقض بين الروايات بهدفِ عدمِ الاعتراف بعدمِ صحّتها ، وذلك بعد أنْ رُفِعَت تلك الروايات إلى درجة المقدَّس ، وبعدَ أن أصبحَ نقضُها نقضاً لما تمَّ تقديمُه على أنّه عينُ المنهج ..

.. كُلّ هذه المصطلحات والمعايير والقواعد والشروط والتأويلات التي وُضعت في علوم الحديث ، لا يمكنُ أن تتّصفَ بصفةِ العلم الذي يعني الوقوف على حقيقة الأمور والأشياء ، حتّى لو خرجَ الموتى من قبورِهم وسُئلوا عمّا سمعوا ، لأنّ احتمال الخطأ والسهو والكذب والتلبيس وارد ، ولا يمكن تزكية الرجال تزكيةً لا يأتيها الباطلُ من بين يديها ولا من خلفها .. **كلُّ ذلك يُؤكّدُ أنَّ الحديثَ وعلومَه أقربُ إلى التاريخ منهما إلى المنهج** ..

.. وحتّى شرط البخاري وهو أن يكونَ قد ثبت لقاء الراوي معَ من روى عنه ولو مرّة .. حتى هذا الشرط لا يُعطي الروايات القيمةَ العلميّةَ المطلوبة ، لأنّ تطبيقَ هذا الشرط لا يكونُ إلاّ بأدوات تاريخيّة ، فحتّى يتمَّ التأكّدُ من ثبوت لقاء الراوي مع من روى عنه ، لا بُدّ من التحرّي عن ذلك بذات الأدوات التاريخيّة التي يتمُّ التحرّي بها عن صدق الرواة ، وبالتالي فهذا الشرط لا يرتكزُ إلاّ على حواملَ تاريخيّة لا يمكنها أن ترتفعَ إلى مستوى القيمة العلميّة والتسليمِ الإيماني ..

.. إذاً .. جَذْرُ المُشكّلةِ بالحديثِ وعلومِه ، أنَّ معظمَ الاهتمام كان في السند دون المتن ، وأنّهم ربطوا تلك العلوم بالتاريخ الذي لا يتجرّدُ رجالاتُه عن عصبيّاتِهم ، وأنَّ تأويلَهم للجمعِ بين الروايات المتناقضة والمناقضة لكتاب الله تعالى ، خرج في الكثير من الحالات على قواعد اللغة العربيّة وثوابت العقل والمنطق .. فَكَوْنُ معاييرِ الصحّة والضعف عند علماء الحديث هي في معظمها من جهة الإسناد أو الشكل فقط ، دون التعرّض لمتن الحديث ، أدّى إلى كثيرٍ من الاختلاف ، وإلى رسمِ حدودٍ لهذه الاختلافات وإدخالِها إلى صلب الدين .. وترتّبَ على ذلك تعميقُ الخلافات المذهبيّة والطائفيّة ، والإبقاءُ على هذه الخلافات بقاءَ قدسيّةِ تلك الروايات ..

.. **إنَّ عِلْمَ الحديثِ الذي هو القواعدُ والطرقُ التي يجب اتّباعها في جمع الحديث من أفواه الناس للتمييز بين الصحيح منها والموضوع أو الضعيف ، هو منهجٌ تراثيٌّ جمعيٌّ مبنيٌّ على جماجم الموتى ، وصناعةٌ بشريّةٌ ظهرت بعد مدّةٍ من موت النبيّ ﷺ تُقَدّر بالقرون** ، تهدفُ – هذه الصناعة البشريّة – إلى معرفةِ السنّةِ الشريفة من بين تلال الأقوال والأفعال التي تُنسَب إلى الرسول ﷺ ، وتهدفُ إلى حل الإشكاليات التي نتجت عن عدم تدوين السنّة في القرن الأوّل .. وكنّا قد بيّنا – بشكلٍ جلي – كيف أنّ الروايات وصلت إلينا بالسماع من أفواه الرجال ..

.. إنَّ عدمَ تدوين روايات الأحاديث لفترةٍ من الزمن تقدَّر بالقرون ، أفسحَ مجالاً للكذب على الرسول ﷺ ، انتصاراً للأهواء والعصبيّات المذهبيّة والقبليّة ولتحقيق أغراض ذلك من جهة ، ولتلبية الحاجات المستجدّة للمسلمين من جهةٍ أُخرى .. **فلماذا لا تكونُ بعضُ الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ قد اختلطت مع الإسرائيليّات** ، فتدوينُها بعد موت النبيّ ﷺ بمدّة تُقَدَّر بالقرون ساعدَ في هذا الخلط ، وفي الحديث التالي ما يُشيرُ إلى ذلك ..

أحمد (٧٣٨٩) :

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ اجْتَمَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَكَعْبٌ فَجَعَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ كَعْباً عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَعْبٌ

يُحَدِّثُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ الْكُتُبِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ

.. ألم نرَ في **البداية والنهاية** عن السائب بن يزيد أنّه قال : **[[سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة : لتتركن الحديث عن رسول الله أو لألحقنك بأرض دوس ، وقال لكعب الأحبار : لتتركن الحديث عن الأُوَل أو لألحقنك بأرض القردة]]** ؟ ..

.. ونحنُ نعلمُ أنَّ الانتقالَ من النظام القبلي إلى النظام الديني احتاجَ إلى وقتٍ من الزمن لتغيير الذهنيّة المتعلّقة بذلك ، ولذلك كان يُنظَرُ إلى السياسة الإسلاميّة للدولة الأولى من مناظيرَ قبليّة ، وتجلّى ذلك في آليّاتِ اختيار رأس الهرم السياسي منذ وفاة النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة إلى قرون من الزمن ليست قليلة .. فالشورى التي يأمرُ الله تعالى بها لم تُستعمَل إلاّ على نطاقٍ ضيّقٍ في فترةٍ قليلة بعد وفاة النبيِّ ﷺ ، وبعد ذلك انتهت الشورى وتحوّلت إلى نظامٍ ملكي يرثُ فيه الأميرُ أباه كما يرثُ منه العقارات والأموال .. وكلّ ذلك ساعدَ في إفساح المجال لتلفيق بعض الروايات على الرسول ﷺ بغية الانتصار للذات القبليّة والمذهبيّة ..

.. إذا كانت الكتب السماويّة السابقة التي أرسلَها اللهُ تعالى في شِيَعِ الأوّلين ، قد حُرِّفَ فيها الكَلِمُ عن مواضعه ، ولأجلِ ذلك تعهّد الله تعالى بحفظ نصِّ القرآن الكريم ، يقولُ تعالى :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر : ٩ – ١٠]

.. فكيف إذاً نعتبر النصَّ الآتي إلينا بأدوات تاريخيّة لا تخلو – كما رأينا – من الأهواء والأخطاء والعصبيّات .. كيف نعتبره نصّاً موازياً للنصِّ القرآني دون معايرة حقيقيّة على كتاب الله تعالى ؟!!! ..

.. ولو كان اهتمامهم بالمتن كاهتمامهم بالسند ، لما وصل الاختلافُ بين مذاهب الأمّة وطوائِفِها ، بل بين أفراد الطائفة الواحدة في بعض المسائل ، لَما وصلَ إلى ما وصلَ

إليه ، وَلَمَا كنّا نرى ما نراه من فعلٍ وردٍّ فعلٍ في تقديس رجالات التاريخ وتقديمهم وكأنّهم جزءٌ من المنهج ، ولكانت مصطلحاتُ عِلْمِ الحديث وأركانُه مختلفةً عمّا هي عليه الآن ..

لننظر إلى النصِّ التالي الذي نقتبسه من كتاب صحيح مسلم بشرح الإمام النووي ، والذي يُبيّنُ لنا هل فِعلُ الصحابي حُجّة .. هذا النصّ هو من منظار مذهبي وطائفي واحد .. لننظر إلى الاختلاف الشاسع والتناقض الكبير فيه بين الرؤى المتناقضة للمسألة الواحدة ، هذا فضلاً عن الاختلاف في الروايات ما بين المناظير المذهبيّة والطائفيّة المختلفة :

[[إذا قال الصحابي قولاً ، أو فعل فعلاً ، فقد قدمنا أنه يسمّى موقوفاً . وهل يحتجّ به ؟ فيه تفصيل واختلاف .. قال أصحابنا : إن لم ينتشر فليس هو إجماعاً . وهل هو حجّة ؟ فيه قولان للشافعي رحمه الله وهما مشهوران ، أصحّهما الجديد أنّه ليس بحجّة ، والثاني وهو القديم أنّه حُجّة ، فإن قلنا هو حجّة قُدم على القياس ، ولزم التابعيَّ وغيرَه العملُ به ، ولم تجز مخالفته .. وهل يخصّ به العموم ؟ فيه وجهان . وإذا قلنا : ليس بحجّة ، فالقياس مقدم عليه ، ويجوز للتابعيّ مخالفته . فأمّا إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم على قولين فإن قلنا بالجديد لم يجز تقليد واحد من الفريقين ، بل يُطلب الدليل . وإن قلنا بالقديم فهما دليلان تعارضا فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد . فإن استوى العدد قدم بالأئمّة فيقدم ما عليه إمام منهم على مالا إمام عليه . فإن كان الذي على أحدهما أكثر عدداً ومع الأقل إمام فهما سواء . فإن استويا في العدد والأئمة إلاّ أنّ في أحدهما أحد الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وفي آخر غيرهما ففيه وجهان لأصحابنا : أحدهما أنهما سواء ، والثاني يقدم ما فيه أحد الشيخين ، هذا كلّه إذا انتشر . أما إذا لم ينتشر فإن خُولف فحكمه ما ذكرناه ، وإن لم يخالف ففيه خمسة أوجه لأصحابنا العراقيين : الأربعة الأولى منها وهي مشهورة في كتبهم في الأصول وفي أوائل كتب الفروع . أحدهما : أنه حجّة وإجماع وهذا الوجه هو الصحيح عندهم . والثاني : أنه حجّة وليس بإجماع . والثالث : إن كان فتوى فقيه فهو

حجّة ، وإن كان حكم إمام أو حاكم فليس بحجّة وهو قول أبـي علـي ابـن أبـي هريـرة . والرابع ضده إن كان فتياً لم يكن حجّة ، وإن كان حاكماً أو إماماً كان إجماعاً . والخـامس أنه ليس بإجماع ولا حجّة وهذا الوجه هو المختار عند الغزالي في (المستصفى) . أمـا إذا قال التابعي قولاً ولم ينتشـر ، فلـيس بحجّـة بـلا خـلاف . وإن انتشـر وخولـف فلـيس بحجّة بلا خلاف . وإن انتشر ولم يخالف فظاهر كلام جماهير أصحابنا أن حكمـه حكـم قول الصحابي المنتشر من غير مخالفة . وحكى بعض أصـحابنا فيـه وجهـين : أصـحّهما هذا ، والثاني ليس بحجّة . قال صاحب (الشامل) من أصـحابنا : الصـحيح أنـه يكـون إجماعاً وهذا هو الأفقه ، ولا فرق في هذا بين الصحابي والتابعي .....]] ..

.. أيُّ نتيجةٍ فكريّةٍ يمكننا استنباطُها من خلال هذه المعايير التي لا تعتمـــد إلاّ علـــى التاريخ .. **لماذا لا نرى معياراً واحداً يقول : علينا أن نضعَ القولَ المنسوبَ إلى الصحابيّ في ميزان كتاب الله تعالى ؟!!!** .. وكيف بنا أن نفهمَ كتابَ الله تعالى وأن نتدبّرَهُ حينما نغرقُ في هذه التفاصيل والاختلافات التي لا تُجمعُ على شيء ؟!! .. نعم لا تُجمعُ علـــى شيء ... أيُّ إجماعٍ هذا الذي يمكننا أن نستخلصَهُ من العبارات التالية داخل هذا النص : **[[وإن لم يخالف ففيه خمسة أوجه لأصحابنا العـراقيين : الأربعـة الأولى منهـا وهـي مشهورة في كتبهم في الأصول وفي أوائل كتب الفروع . أحدهما : أنه حجّة وإجمـاع وهـذا الوجه هو الصحيح عندهم . والثاني : أنه حجّة وليس بإجماع . والثالث : إن كان فتوى فقيه فهو حجّة ، وإن كان حكم إمام أو حاكم فليس بحجّة وهو قول أبـي علـي ابـن أبـي هريرة . والرابع ضده إن كان فتياً لم يكن حجّة ، وإن كان حاكماً أو إماماً كـان إجماعـاً . والخامس أنه ليس بإجماع ولا حجّة وهذا الوجه هو المختار عند الغزالي في (المستصـفى)]] ..**

.. إذا كان الرأيُ الأوّلُ للشافعي هو أنَّ قَوْلَ الصحابيِّ حُجّة ، وكان رأيُه الثـــاني أنَّ قَوْلَ الصحابيِّ ليس بحُجّة .. هذا ما نقرؤه من النص : **[[وهـل هـو حجّـة ؟ فيـه قـولان للشافعي رحمه الله وهما مشهوران ، أصحّهما الجديد أنّه لـيس بحجّـة ، والثـاني وهـو**

القديم أنّه حُجّة]] .. ولو قُدِّرَ للشافعي أن يعيشَ أكثر ممّا عاش ، ما الضمان أنّه لن يغيّرَ رأيَه الأخير ؟ ... كيف تُعدُّ مثلُ هذه التأويلات والآراء علماً يُكفّرُ من يتجاوَزُه ؟!!! ..

.. أين هو الإجماعُ الذي يتحدّثونَ عنه ؟!!! .. كيف بنا أنْ نصلَ إلى أيِّ نتيجةٍ لـــو اعتبرنا النصَّ السابقَ معياراً لدراسةِ مسألةٍ ما ؟!!! .. ألا نرى احتمالاتٍ تدور من النقيضِ حتى تصلَ إلى نقيضِه ؟!!! .. ألا يُبيّنُ لنا هذا النصُّ أنَّ الإجماعَ مســألةٌ مُســتحيلة ؟ .. فكيف إذاً يكونُ الأمْرُ لو وضعنا جانبَ هذا النصِّ نصوصاً أُخرى في هذه المسألة لطوائفَ ومذاهب أُخرى ؟!!! .. **وإن كان هناك إجماعٌ كما يُخْطَبُ على العوام ، فلماذا نرى ما نراه من طوائفَ ومذاهبَ لا يستطيعُ إحصاؤها إلاّ المتخصّصون** ؟!!! ..

.. كُلُّ مذهبٍ من مذاهبِ الأمّة يقولُ أجمعت الأمّة ، ونأتي إلى داخلِ المذهبِ ذاتِــه فنرى أنَّ الإجماعَ مسألةٌ لا تتعدى الخطابات والتهريج الذي يُصَبُّ كالأنهار فوق رؤوس العوام .. لننظر إلى النصِّ التالي الذي نقتبسه بحرفيّته من **تفسير القرآن الكريم لابن كثير** ، في مسألة صومِ أيام التشريق ، وذلك في تفسير الآية (١٩٦) من سورة البقرة :

﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ فَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمۡ يَكُنۡ أَهۡلُهُۥ حَاضِرِي ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِۚ ﴾ [البقرة : ١٩٦] .. ورد في تفسير هذه الآية النصُّ التالي الذي أقتطعه بحرفيّته التي يردُ بها :

[[[فلو لم يصمها أو بعضَها قبل العيد فهل يجوز له أن يصومها في أيّام التشريق ؟ ، فيه قولان للعلماء ، وهما للشافعي رحمه الله تعالى :

١ – القديم منهما أنّه يجوز له صيامها لقول عائشة وابن عمر في صحيح البخاري لم يرخّص في أيّام التشريق أن يصمن إلاّ لمن لم يجد الهدي ، هكذا رواه مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر ، وقد رُوي من غير وجه عنهما ورواه سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنّه كان يقول من فاته صيام ثلاثة أيام في الحج صامهنّ أيام التشريق ، وبهذا يقول عبيد بن عمير الليثي عن عكرمة والحسن البصري

وعروة ابن الزبير ، وإنّما قالوا ذلك لعموم قوله تعالى : (فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) ٢ – الجديد من القولين أنّه لا يجوز صيامُها أيامَ التشريق لما رواه مسلم عن قتيبة الهُذَلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : أيام التشريق أيّام أكل وشرب وذكر الله عزّ وجل ..]]] ..

.. إذا كان للشافعيّ رأيان متناقضان في جزئيّة فقهيّة واحدة ، يعتمد في رأيه الأوّل على رواية أُخرجت لاحقاً في صحيح البخاري ، ويعتمدُ في رأيه الثاني المناقض للرأي الأوّل على رواية أُخرجت لاحقاً في صحيح مسلم .. بعد ذلك .. عن أيّ إجماعٍ يتحدّثون ؟!!! .. كلٌّ يقولُ : أنا الفرقة الناجية المعنيّة بالحديث التالي ..

ابن ماجة (٣٩٨٣) :

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً **وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**

أحمد (١١٧٦٣) :

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الْمَاجِشُونَ عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ النُّمَيْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ افْتَرَقَتْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً **وَأَنْتُمْ تَفْتَرِقُونَ عَلَى مِثْلِهَا كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً**

.. وبالتالي كُلُّ فرقةٍ وكلُّ طائفةٍ تنظرُ إلى غيرها من الفرق والطوائف على أنّها في النار ، وذلك بسبب هذه الروايات التاريخيّة التي يُقدِّسونَها أكثرَ من تقديسهم لكتاب الله تعالى .. هكذا يُفهَمُ من صياغةِ مثلِ هذه الروايات دون أنْ نُضيفَ لها معاني من جيوبنا .. وإلاّ كيف بنا أنْ نفهمَ الكلامَ الموضوعَ على لسان الرسول ﷺ : **[[كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً]]** .. ولو نظروا في هذه الرواية لرأوا أنّها ليست صحيحة من الأساس .. ألم يحتكرْ أهلُ الكتاب الخلاصَ لأنفسهم دون العالمين ..

﴿ وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة : ١١١]

.. ألمْ يُجب الله تعالى على زعمهم هذا ، وعلى زعمنا المُشابه له بأنَّ الجنّةَ لنا دون باقي الديانات ..

﴿ لَّيۡسَ بِأَمَانِيِّكُمۡ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِۗ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدۡ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرٗا ١٢٣ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ نَقِيرٗا ﴾ [النساء : ١٢٣ – ١٢٤]

.. بعد هذا البيان القرآني ، كيف تكون هذه الروايةُ صحيحةً ، وكيف يُحْتَكرُ الخلاصُ لفرقةٍ واحدة ، تدّعي كُلُّ الفرق – دون استثناء – أنّها هي تلك الفرقةُ الناجية ؟ .. إذا كانت الجنّةُ ليست حكراً لنا كمسلمين ، وليست حكراً لأهل الكتاب ، فكيف إذاً تكونُ حكراً لفرقةٍ دون غيرها من فِرق المسلمين ؟!!! .. لو أُعطي تدبُّرُ القرآن الكريم حقَّه الذي يأمرُ اللهُ تعالى به ، هل كان من الممكن أن تصلَ إلينا هذه الروايةُ الموضوعةُ على النبيّ ﷺ وغيرُها الكثير ؟ ..

.. لو أُعطي المتنُ قيمةً في معايير صدقِ الرواية كالقيمة التي أُعطيَت للسند ، هل كان من الممكن أن تصلَ إلينا هذه الرواية الموضوعة على النبيّ ﷺ ؟ .. نترك الإجابة لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ..

.. وحتّى لو فرضنا جدلاً وجودَ الإجماع الذي يتحدّثونَ عنه – لو فرضنا ذلك جدلاً – فإنَّ ذلك لا يكونُ بديلاً عن كتابِ الله تعالى وَتَدَبُّره .. ولنأخذ مثالاً على ذلك .. لننظر في الحديث التالي ..

مسلم (٢٦٨٩) :

حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ قَالَ إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ **كَانَ الطَّلَاقُ**

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرٍ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ

.. ألم يذهبُ الشافعي ، ومالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، ومعظمُ جماهيرِ العلماء من السلف والخلف ، إلى أنَّ من قال لامرأته في مجلس واحد : أنت طالق ، ثلاثاً ، يقع بذلك الطلاقُ ثلاث طلقات ، جرياً وراءَ ما يُنسَبُ في هذه الرواية أنَّ عمراً أمضى ذلك ؟!!! ..

.. لننظر في شرح هذا الحديث في كتاب صحيح مسلم بشرح النووي ، لنرى كيف يتمّ الاختلاف بناء على هذه الروايات ، وكيف يتمُّ ترجيح القال والقيل على دلالات كتاب الله تعالى الواضحة وضوح الشمس وسط النهار ، فالعبارة القرآنيّة ﴿ **ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ** ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، هي خارج كل هذه الاختلافات ، ولا نرى أنَّها تُؤخَذ بعين الاعتبار في أيِّ رأي من هذه الآراء المتناقضة :

[[قوله : (عن ابن عباس قال : كان طلاق الثلاث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم) . وفي رواية عن أبي الصهباء (أنه قال لابن عباس أتعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس نعم) . وفي رواية (أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هناتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة ؟ فقال : قد كان ذاك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم ، وفي سنن أبي داود (عن أبي الصهباء عن ابن عباس نحو هذا إلا أنه قال كان الرجل إذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها جعلوه واحدة) هذه ألفاظ هذا الحديث وهو معدود من الأحاديث المشكلة . وقد اختلف العلماء فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير

العلماء من السلف والخلف : يقع الثلاث . وقال طاوس وبعض أهل الظاهر : لا يقع بذلك إلا واحدة . وهو رواية عن الحجاج بن أرطأة ومحمد بن إسحاق والمشهور عن الحجاج بن أرطاة أنه لا يقع به شيء ، وهو قول ابن مقاتل ورواية عن محمد بن إسحاق . واحتج هؤلاء بحديث ابن عباس هذا ، وبأنه وقع في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثاً في الحيض ولم يحتسب به ، وبأنه وقع في حديث ركانة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم برجعتها . واحتج الجمهور بقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا ﴾ قالوا : معناه أن المطلق قد يحدث له ندم فلا يمكنه تداركه لوقوع البينونة ، فلو كانت الثلاث لا تقع لم يقع طلاقه هذا إلا رجعياً فلا يندم . واحتجوا أيضاً بحديث ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : " الله ما أردت إلا واحدة ؟ " قال : الله ما أردت إلا واحدة . فهذا دليل على أنه لو أراد الثلاث لوقعن وإلا فلم يكن لتحليفه معنى . وأما الرواية التي رواها المخالفون ، أن ركانة طلق ثلاثاً فجعلها واحدة ، فرواية ضعيفة عن قوم مجهولين . وإنما الصحيح منها ما قدمناه أنه طلقها البتة ولفظ (البتة) محتمل للواحدة وللثلاث ولعل صاحب هذه الرواية الضعيفة أعتقد أن لفظ (البتة) يقتضي الثلاث فرواه بالمعنى الذي فهمه وغلط في ذلك . وأما حديث ابن عمر فالروايات الصحيحة التي ذكرها مسلم وغيره أنه طلقها واحدة . وأما حديث ابن عباس فاختلف العلماء في جوابه وتأويله ، فالأصح أن معناه أنه كان في أول الأمر إذا قال لها : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، ولم ينو تأكيداً ولا استئنافاً يحكم بوقوع طلقة لقلة إرادتهم الاستئناف بذلك فحمل على الغالب الذي هو إرادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر رضي الله عنه وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة وغلب منهم إرادة الاستئناف بها حملت عند الإطلاق على الثلاث عملاً بالغالب السابق إلى الفهم منها في ذلك العصر .

وقيل المراد أن المعتاد في الزمن الأول كان طلقة واحدة وصار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعة فنفذه عمر ، فعلى هذا يكون إخباراً عن اختلاف عادة الناس ، لا عن تغير حكم في مسألة واحدة . قال المازري وقد زعم من لا خبرة له بالحقائق : أن ذلك كان ثم نسخ . قال : وهذا غلط فاحش لأن عمر رضي الله عنه لا ينسخ ولو نسخ وحاشاه لبادرت الصحابة إلى إنكاره ، وإن أراد هذا القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فذلك غير ممتنع ، ولكن يخرج عن ظاهر الحديث . لأنه لو كان كذلك لم يجز للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل فقد يجمع الصحابة على النسخ فيقبل ذلك منهم . قلنا : إنما يقبل ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله لأنه إجماع على الخطأ وهم معصومون من ذلك . فإن قيل : فلعل النسخ إنما ظهر لهم في زمن عمر . قلنا : هذا غلط أيضاً ، لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر والمحققون من الأصوليين لا يشترطون انقراض العصر في صحة الإجماع والله أعلم . وأما الرواية التي في سنن أبي داود أن ذلك فيمن لم يدخل بها ، فقال بها قوم من أصحاب ابن عباس فقالوا : لا يقع الثلاث على غير المدخول بها ، لأنها تبين بواحدة بقوله : أنت طالق فيكون قوله ثلاثاً حاصل بعد البينونة فلا يقع به شيء . وقال الجمهور : هذا غلط بل يقع عليها الثلاث ، لأن قوله : (أنت طالق) . معناه ذات طلاق . وهذا اللفظ يصلح للواحدة والعدد ، وقوله بعده (ثلاثاً) تفسير له . وأما هذه الرواية التي لأبي داود فضعيفة ، رواها أيوب السختياني عن قوم مجهولين عن طاوس عن ابن عباس فلا يحتج بها والله أعلم . قوله : (كانت لهم فيه أناة) . هو بفتح الهمزة أي مهلة وبقية استمتاع لانتظار المراجعة .]]

..

اختلافات ، واحتمالات ، تدور من النقيض إلى نقيضه ، دون النظر في قولِه تعالى : ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] ، الذي يعني فعلين مستقلّين لكلٍّ منهما زمنه وحيثيّاتُه الخاصّةُ به ، ودون النظر في أنَّ ما ذهبوا إليه تناسبه الصياغة : (الطَّلاقُ اثنتان) ، وليس : ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ ۖ ﴾ ؟!!! ..

.. شبه الإجماعِ هذا حصلَ مع عِلْمِهم أنَّ ذلكَ يُخالفُ فِعْلَ الرسولِ ﷺ وفِعْلَ أبي بكر وفعلَ عمر ذاتِه سنتين من خلافته ؟!!! .. وأيُّ تأويلٍ لهذه الرواية بغيرِ ما تحتمل صياغتُها اللغويّةُ هو استخفافٌ بالعقول فضلاً عن كَوْنه خروجاً على جوهر المنهج ..

.. فإذا كان الفعلُ المنسوبُ لعمر يُصبحُ ديناً على الرغم من عِلْمِهم بمخالفته للقرآن الكريم وللسنّةِ ذاتِها ، فهل بعدَ ذلك استغرابٌ للتأويلات التي نراها ؟!!! .. وهل شبه الإجماعِ هذا يُعطيه حقّاً تُمنَعُ الأمّةُ بسببه من تدبّرِ كتابِ الله تعالى ؟!!! .. وأين هو تباكيهم على السنّةِ الشريفةِ وعلى اتّباعِ كلِّ ما فعله ﷺ ؟!!! .. كيف يتباكون على السنّةِ الشريفة وعلى أفعال السلف في الوقت الذي يُشرِّعون فيه نقيضَ ما تحملُهُ رواياتُهم ذاتُها ؟!!! .. ومن الذي يُخالف السنّة الشريفة متّهماً من يحترمون كتاب الله تعالى وعقولَهم بأنَّهم ينكرون سنّة النبيِّ ﷺ ؟!!! .. نترك الإجابةَ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ..

.. نعم يرفعون روايات التاريخ فوق القرآن الكريم ، فالمنتمي لذات المذهب مهما فعل سينجو في النهاية ، لأنّه يُقدِّسُ رجالات التاريخ الذين تمّ تحويلُهم إلى أصنام في مذهبه وطائفته ، والآخر مهما عمل وصام وصلّى وحج فلن ينجو لأنّ له أصناماً تاريخيّةً مختلفة .. ألا يعني ذلك حالةً ينطبقُ عليها قولُ الله تعالى :

﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ [الروم : ٣١ – ٣٢]

.. من كلِّ ما سبق نرى أنَّ الحديثَ عند كلِّ طوائفِ الأمّةِ ومذاهبها دون استثناء ، وصل – عبر أفواه الرجال – بأدواتٍ تاريخيّة ، لا تخلوا من الأخطاء ، ولا تخلوا من الأهواء ، ولا تخلوا من العصبيّات التي نمت وتنموا على حساب الحق الذي يحملُهُ كتابُ الله تعالى ، ونرى أيضاً أنَّ الأُطر المذهبية والطائفيّة ليست أكثرَ من خلافاتٍ سياسيّة بين السابقين ، وأنّها لم تكن – أبداً – نَتَاجاً تدبريّاً لمنهجِ الله تعالى ..

.. ونرى – أيضاً – أنَّ الحديثَ لم يُدوَّن إلاّ بعد وفاة النبيّ ﷺ بمدّةٍ تُقدَّر بالقرون .. **وبذلك يكون الحديثُ وعلومُهُ أقربَ إلى التاريخ منهما إلى المنهج** .. وكان من المفروض أن تُوضَعَ رواياتُ الأمّة – دون استثناء – في ميزان القرآن الكريم ، لمعرفة الحقّ من الباطل ، وألاّ يتوقّفَ ذلك على جيلٍ بعينه دون الأجيال الأخرى .. أي كان من المفروض أن يقومَ علماءُ التفسير وعلماءُ القرآن الكريم بفرز الروايات ، كونَهم أكثرَ قدرةً على تصحيحِ متونِ الحديث من علماءِ الحديث ذاتهم .. فالفرز – الذي تمّ خلال التاريخ – بين علمِ الحديث وعِلم التفسير ، كان نتيجةَ كونِ عِلْمِ الحديث مبنيّاً – بشكلٍ أساسي – على السند دون المتن ..

.. ويحقُّ لنا أن نسأل السؤال التالي : هل كلّ ما فعله ﷺ ونطق به وأقرّه وصل إلينا ؟ .. بالتأكيد لا .. ومن جهة أُخرى هل كلُّ ما وصل إلينا من روايات هو صحيح ؟ .. بالتأكيد لا ، وهذا ما سنراه – إن شاء الله تعالى – في المحطّات القادمة ..

.. وهل كلُّ ما فعله ﷺ وأقرَّه وأمر به يُحيط بالمستجدّات الحضارية اللاحقة إلى قيام الساعة وما يترتّب عليها من أحكامٍ فقهيّة ؟ .. بالتأكيد لا ..

إذاً .. لا تكون السنّةُ الحقُّ محفوظة إلاّ في كونها محتواةً في النصِّ القرآني .. وفي كونها استنباطاً من أعماق النصِّ القرآني ، لا ينتهي حتى قيام الساعة ..

.. لذلك فالمطبّلون والمزمّرون للروايات التاريخيّة على أنَّها عين السنّة الحق التي وصفها الله تعالى في كتابه الكريم بالحكمة ، إنّما يطبّلون ويزمّرون للتاريخ وليس للسنّة ، وليس لمنهج الله تعالى ، فلو كانوا حقّاً يريدون السنّة الشريفة لما جعلوا بعض روايات التاريخ ناسخةً لبعض أحكام كتاب الله تعالى ..

.. هم يقولون أُقفلَ بابُ الاجتهاد بسبب التناحر بين أتباع المذاهب آنذاك ، وبسبب الاختلاف الذي يؤدّي إلى البغضاء والتفرقة ، وحتى لا تتمزّقَ الأمّةُ أكثر ممّا هي عليه .. فمعلومٌ كم حدث من التناحر والاقتتال والقتل بسبب تلك المذاهب ، وكم حُرقَت من الكتب بسبب ذلك ..

.. ألا نستطيعُ أن نقرأ من إقفالهم هذا لباب الاجتهاد ، أنَّ **المذاهب في حقيقتها صناعةٌ بشريّةٌ يحاول أتباعُها تحويلَها إلى حالةٍ مُقدّسة ، وأنّها في حقيقتِها تؤدّي إلى التفرقة ، كوْنها نتاجاً سياسيّاً لا علاقةَ له بالتدبّرُ المنهجيِّ المُجرّد للمنهج** .. فلو لم تكن كذلك ، لماذا أقفلوا باب الاجتهاد خوفاً من ظهور مذاهب جديدة ، في الوقت الذي يُقدِّسون فيه اجتهادات رجالاتِهم التي أنتجت مذاهبَهُم ؟!!! .. لو كانت مذاهبُهم حقاً ، فلماذا يخافون من ظهورِ مذاهبَ جديدة قافلين باب الاجتهاد ؟!!! ..

ولو كان هناك اجتهادٌ حقيقيٌّ يتّكئُ على كتابِ اللهِ تعالى والعقلِ والمنطق ، لكان سبباً أساسيّاً في توحّد الأمّة وفي إنهاءِ حالةِ التناحر والتباغض بين مذاهبها وطوائفها ، ولكان سبباً في إيصالِ منهجِ اللهِ تعالى إلى العالَمِ أجمع .. فالاجتهادُ الحقُّ يُظْهِرُ حقيقةَ منهجِ اللهِ تعالى ، ويضعُ الأمّةَ في سبيلٍ واحد .. والتقديسُ الأعمى للرواياتِ دون أيّ معايرة على كتاب اللهِ تعالى ، يُغطّي حقيقةَ منهجِ اللهِ تعالى ، ويزيدُ من تفرقةِ الأمّة ومن حالة البغضاء بين أبنائها ، لأنّه لكلٍّ منهم أصنامهُ المختلفة عن أصنامِ الآخرين ..